



**UNHCR**  
The UN Refugee Agency



## التعاون الاستراتيجي بين التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2021: الإنجازات، والتحديات، وسبل المضي قُدماً

يُقدِّم هذا التقرير ملخصاً للأنشطة التي نُظمت بشكل مشترك بين التحالف الدولي للإعاقة (IDA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في عام 2021 لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في مذكرة التفاهم (MOU) لعام 2020.

كان عام 2021 هو العام الأول للتعاون الاستراتيجي للمنظمتين، حيث شهد الكثير من الإنجازات الرائعة، كما كانت هناك العديد من الدروس القيّمة المستفادة. يجمع هذا الملخص الأنشطة التي تم تنفيذها في كل مجال من مجالات التعاون الأربع الرئيسية المشار إليها في مذكرة التفاهم بالإضافة إلى نظرة عامة على الفجوات المحددة في كل مجال، وبعض الأفكار حول كيفية معالجتها في عام 2022 و الفترة التي تلي ذلك.

### بناء القدرات المتبادل

تمثل الهدف الرئيسي لبناء القدرات في عام 2021 في تعريف أعضاء التحالف الدولي للإعاقة وعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بمذكرة التفاهم، وأهدافها، وكيفية المساهمة في تنفيذها. وحررت المنظمتان لهذا الغرض وثيقة موجزة بلغة مبسطة، لخصت فيها مبادئ التعاون، بالإضافة إلى مجالات المصلحة المشتركة. ونُشرت هذه الوثيقة أيضاً باللغات العربية، والفرنسية، والإسبانية، وبلغة الإشارة الدولية في صفحة على شبكة الإنترنت مخصصة لتعاونهما: اللاجئون والنازحون داخلياً والأشخاص ذوي الإعاقة | التحالف الدولي للإعاقة.

تمثلت الخطوة التالية في تنظيم التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ست ندوات عبر الإنترنت على المستوى الإقليمي للتعريف بمذكرة التفاهم وتيسير التواصل بين الأعضاء الإقليميين والوطنيين بالتحالف الدولي للإعاقة وعمل المفوضية السامية على المستوى الإقليمي والقطري. وتبادل المشاركون في هذه الندوات المعلومات حول التحديات التي يواجهها الأشخاص النازحون وعديمي الجنسية من ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى الممارسات الواعدة في كل منطقة. وكان من بين المشاركين المسجلين ممثلين من 41 منظمة إقليمية ووطنية للأشخاص ذوي الإعاقة، و 57 مكتباً وطنياً وإقليمياً للمفوضية.

واستناداً إلى ما تم تبادلته في الندوات الإقليمية المنعقدة على الإنترنت، اتضح أنه يواجه النازحون قسراً وعديمو الجنسية من ذوي الإعاقة أربع تحديات رئيسية:

- غياب الاحصاءات الرسمية الدقيقة حول الأشخاص ذوي الإعاقة في بيانات تسجيل اللاجئين؛
- التمثيل غير الكافي: محدودية شمول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المنظمات التي يُديرها لاجئون؛
- العوائق التي تحول دون الوصول إلى الخدمات، بما فيها خدمة المساعدات النقدية ؛
- التعرض للعنف والاعتداء وعدم المساواة في الحصول على خدمات الوقاية والحماية من العنف.

تضمنت الممارسات الواعدة الشراكات مع المنظمات الإقليمية للأشخاص ذوي الإعاقة (على سبيل المثال في الأميركتين)؛ تطوير معلومات ومواد اتصال يمكن الوصول إليها بخصوص العمل الإنساني المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة و/ أو الوقاية من فيروس كوفيد-19، والعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيرها من قضايا الحماية الأخرى؛ وتطوير كتيبات وتقارير بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزوح القسري.

تمثل أحد الإنجازات المهمة في عام 2021 في اكتمال دليل الميسر التابع للمفوضية السامية بشأن تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات النزوح القسري. ويتضمن هذا الدليل، الذي وضعته المفوضية السامية بعد التشاور مع الأشخاص ذوي الإعاقة، نصائح عملية، وإرشادات مفصلة لضمان شمول الإعاقة في البرامج وجهود تجميع البيانات، وإمكانية الوصول إلى البرامج التدريبية. وعقدت المفوضية

السامية والتحالف الدولي للإعاقة ندوات مشتركة عبر الإنترنت للتعريف بهذا الدليل و لتضمين [أسئلة فريق واشنطن حول الإعاقة](#) في نظام التسجيل الخاص بالمفوضية السامية. ولكن لم يُستخدم دليل الميسر على نطاق واسع في تدريبات وعمليات المفوضية السامية. ولمعالجة هذه الفجوات، يخطط التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية لمواصلة دعم نشر الدليل من خلال عدد من الدورات التدريبية لعمل المفوضية في عدد من البلدان، بالإضافة إلى إنتاج دروس تعليمية بُسِّقَ فيديو للتعريف بالدليل ووظيفته.

يُعد تداخل ومشاركة فئات الأشخاص ذوي الإعاقة الأقل تمثيلاً، أولوية رئيسية في التعاون الاستراتيجي بين التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتم تشجيع فئات الأشخاص ذوي الإعاقة الأقل تمثيلاً باستمرار على الانضمام إلى أنشطة بناء القدرات والمساهمة فيها. علاوة على ذلك، نظمت الأطراف جلسة خاصة لتجمع الشباب التابع للتحالف الدولي للإعاقة لمناقشة المساواة في الحماية وشمول الشباب من ذوي الإعاقة في حالات الخطر والطوارئ الإنسانية، مع التركيز بشكل خاص على النزوح القسري وانعدام الجنسية. وتبادل اللجان والشباب، والنازحون داخلياً من ذوي الإعاقة أيضاً في هذه الجلسة تجربتهم في مناصرة الشمول والمشاركة. ودعمت الأطراف أيضاً اجتماعاً خاصاً مع أعضاء الاتحاد العالمي للصم اشتمل على التعريف بالتعاون الاستراتيجي بين التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية.

ونظراً للاهتمام الكبير الذي تجسد خلال الندوات الثلاث المعنية بالتنوع في إفريقيا والتي عقدت عبر الإنترنت ، تم تنظيم [ورشة](#) لممثلين من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة (OPDs) من 23 دولة. وفي هذه الورشة، عزز المشاركون معرفتهم بالنزوح القسري وانعدام الجنسية ومجالات عمل المفوضية السامية وأتيحت لهم الفرصة لمشاركة خبراتهم، ومدى اهتمامهم ورغبتهم في الانخراط في هذه المجالات في عام 2022 من خلال الاستبيان المتاح باللغتين الفرنسية، والإنجليزية.

علاوة على ذلك، تمكن موظفو المفوضية السامية في المكتب القطري بالعراق من مراقبة [تدريب بريدج حول الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة](#) ، وهو تدريب شامل مكثف لمدة ثمانية أيام للأشخاص ذوي الإعاقة لتعريفهم بالقواعد والمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأهداف التنمية المستدامة، وكيفية استخدامها في مناصرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على النطاق الوطني والدولي. وخلال التدريب، يسهل جهات التنسيق التابعة للتحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية أيضاً جلسة خاصة للمشاركين في تدريب بريدج المعني حول ضمان المساواة في الحماية، وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستجابة لحالات الخطر والطوارئ الإنسانية، بالإضافة إلى التركيز بشكل خاص على النزوح القسري وانعدام الجنسية.

### تنسيق الشؤون الإنسانية

يهدف التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية إلى تعزيز شمول ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل المجموعة العالمية للحماية (GPC)، والمنتدى العالمي للاجئين. وفي عام 2021، تم انتداب جهة تنسيق من قبل منظمة الإنسانية والشمول (Humanity & Inclusion) إلى المجموعة العالمية للحماية معنية بضمون الإعاقة. وستركز جهود التنسيق في عام 2022 على تعزيز المشاركة الهادفة لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار هذا التعاون.

كذلك كان هنالك تعاون فعال من قبل الأطراف لتعزيز حماية وشمول النازحين قسراً، وعديمي الجنسية من ذوي الإعاقة في الفعاليات المتعلقة باجتماع كبار المسؤولين. وسيظل التأثير على المنتدى العالمي للاجئين الذي سيعقد في المستقبل القريب من خلال المشاركة الفاعلة للأشخاص ذوي الإعاقة أولوية رئيسية للتعاون بين التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية. وستتعاون المنطمتان في هذا الصدد في عام 2022 لدعم وتحديد كيفية المشاركة الهادفة للاجئين ذوي الإعاقة في عمل المنظمات التي يُديرها لاجئون، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

### المناصرة ورصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

استجابة للإهتمام المتزايد بشأن تأثير التغير المناخي بما في ذلك زيادة النزوح القسري، نشرت الأطراف بالتعاون مع مركز مراقبة النزوح الداخلي [صحيفة وقائع](#) حول الإعاقة والنزوح، وتغير المناخ، وتُعد هذه الصحيفة أداة مفيدة للمناصرة، وقد رُوِّج لها في عدد من الفعاليات الرئيسية مثل [أسبوع الشراكة وشبكات العمل الإنساني لعام 2021](#)، والمؤتمر الرابع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ومع اقتراب [القمة العالمية المعنية بالإعاقة في فبراير 2022](#)، ضم التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جهودهما للدعوة إلى الالتزام بتعزيز حماية ومشاركة النازحين قسراً، وعديمي الجنسية من ذوي الإعاقة. وبصفتها أعضاء نشطين في [الفريق المرجعي المعني بشمول الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني \(DRG\)](#)، دعم كلا الطرفين تطوير وتعزيز [النداء من أجل العمل](#) بشأن الالتزامات الإنسانية الشاملة للإعاقة. وبمصادفة أكثر من 60 كياناً حتى الآن، يدعو النداء من أجل العمل "جميع الشركاء إلى الالتزام بـ "... ضمان اتباع نهج شامل للإعاقة في حركات التنقل المختلطة للأشخاص، بما في ذلك تحسين الوصول إلى

أنظمة الخدمة الوطنية للاجئين والنازحين داخليًا والمهاجرين؛ وجعل إجراءات اللجوء والحلول الدائمة شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة مع تعزيز حماية الأشخاص ذوي الإعاقة في أنظمة اللجوء وطلبات إعادة التوطين، وتحديد الظروف (الأمنة والكرامة) للعودة".

ومن المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك في مجال المناصرة، تعزيز كمية ونوعية الإشارة إلى حقوق الإنسان للنازحين قسراً من ذوي الإعاقة في عمل اللجان المعنية باتفاقيات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، وبالأخص لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت أنشطة لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة للأمم المتحدة محدودة للغاية في عام 2021 بسبب استمرار جائحة كوفيد-19. وسعت الأطراف إلى وضع **توجيهات عملية** للمكاتب القطرية التابعة للمفوضية السامية لمساعدتها على إعداد تقارير اللجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتوثيق انتهاكات الاتفاقية ضد الأشخاص النازحين قسراً، وعديمي الجنسية من ذوي الإعاقة. كما تم تحديد مجال آخر لمزيد من العمل في عام 2022 أثناء وضع هذا الدليل، تمثل في رفع الوعي، وتقوية الروابط بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951. وفي عام 2022، سيتم إعداد مناقشة تقنية، وتحرير ورقة معلومات أساسية لتسهيل تطوير المزيد من الموارد التقنية في السنوات المقبلة.

### تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لشمول الإعاقة

تشمل مجالات التعاون، المحددة لإجراء المزيد من التطوير في عام 2022، إشراك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المناقشات حول تعزيز الموارد البشرية المعنية بشمول الإعاقة، بالإضافة إلى توفير التدريب للمركز العالمي للتعليم والتطوير.

### التحديات، والدروس المستفادة، وسبل المضي قدماً

بوجه عام، واجه التعاون بين التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية تحديين رئيسيين في عام 2021 أثرا على جميع الخطط والأنشطة التي تم تنفيذها على مدار العام. تمثل أولهما في استمرار جائحة كوفيد-19 في فرض قيود شديدة على جميع المستويات، حيث أعاقت حالة عدم التأكد، والتغييرات المستمرة، التخطيط للاجتماعات الشخصية، وقللت من توافر الوكالات، وأعضائها، وشركائها، ومرورها للمشاركة بفاعلية و على النحو المرغوب.

وتمثل ثانيهما في صعوبة تنسيق بعض الأنشطة بنفس الفاعلية نظراً لحدوث التعاون في بعض المناطق وغيرها من الأمور الحساسة. وقد أدى ذلك إلى الفشل في تنظيم بعض الأنشطة الإقليمية، كما أدى إلى التقدم في بعض المجالات الأخرى مثل التعامل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

تلخيصاً للدروس المستفادة، خلصت الأطراف إلى ما يلي:

1. ثمة حاجة إلى برامج بناء قدرات أكثر عمقا ومصممة خصيصاً لأعضاء التحالف الدولي للإعاقة، وموظفي المفوضية السامية، لضمان تحول هادف ومستدام في دعم الأشخاص النازحين قسراً، وعديمي الجنسية من ذوي الإعاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيظل بناء القدرات المشترك أولوية قصوى لدى التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية في تعاونهما.
2. رغم الدور الرئيسي لمنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في المناصرة وبناء القدرات، هناك حاجة للمزيد من المشاركة الفعالة للأشخاص النازحين قسراً وعديمي الجنسية من ذوي الإعاقة بالشكل الذي يؤدي إلى تغيير جذري. وعلى وجه الخصوص، فإن مشاركتهم في المنظمات التي يديرها لاجئون ستؤدي لمعالجة العديد من التحديات التي تم تحييدها مسبقاً. ولمعالجة هذه الفجوة، يسعى التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية إلى تحديد الأشخاص النازحين وعديمي الجنسية من ذوي الإعاقة المستعدين للمشاركة ودعمهم ببناء القدرات، وتيسير الربط والتشبيك، وفرص المناصرة.
3. رغم التطور الكبير في توضيح أوجه التوافق بين اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة للأمم المتحدة وقانون اللاجئين، فإن الحاجة إلى أن هناك حاجة ملحة إلى توجيهات أكثر وضوحاً في هذا الصدد. ولسد هذه الفجوة، يخطط التحالف الدولي للإعاقة والمفوضية السامية، كخطوة أولى، للشروع في بعض الدراسات والمحادثات مع الخبراء لمناقشة كيفية تفسير قانون اللاجئين في ضوء المعايير والمبادئ التي تستند إليها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وستكون مجالات التعاون الثلاثة هذه محط التركيز للعام الثاني من التعاون في عام 2022.